

فاما المعنى المشترك للثلاثة الذي ليس واحدا بعد  
ان بالعدم فليس هو ذات الشيء الواحد بعد  
فليس كذلك ان يقول ان الفرق بينه وبين  
الوسط المشترك في معنى واحد هو ذات الشيء  
قائه وان كان في هذا الحريم لكنه ليس على مستقر  
اللا بعد وان استغفرت فان لا يحفل الاشتراك  
والترسيم انما هي الوحدة العددية والاشخاصية المعنى  
والوحدة بالعموم هي اللاحقة المبهمة التي هي  
المرسلات والوحدة العددية الشخصية المبهمة  
التي لا يولي عالم الا سطرقات فليست تامان  
انحفاظا الى ذات الواحدة المعجمة معينا في الال  
المستقرة المتباعدة فكلما ان في الطبقة المرسلات  
بحسب الواحد الالهية بالوصول واشتقاقها  
الكثرة بالعدم بالاشياء كذا يكون فيها  
بحسب مراتب نفسها الكمال والنظية فالوحدة

المبهم بالعموم كما يكون ايهاها بالقياس الى الاثر  
المؤقتة والافعال الشخصية فلك يكون بالقياس  
الى الماهية والنقطة والطبيعة المرسله الواحدة  
في حقيقتها بالوحدة المبهمة العمومية نعم المراتب يبرها  
في جميع الصور وكل سبيل الواحدة الشخصية المبهمة  
والله است المبهمة الواحدة بالشخص فلك الوحدة  
بالقياس الى مراتب القوامات والشخصيات  
لها بالعرض مشترك لم يمتين لك في تضاعف  
الاضاعه من كثر الطبيعة المرسله بالذات وتكثر  
الاكثر في الطبيعة بالذات هو بعينه كثر الاشياء  
الطبيعه بالذات وتكثر الاشياء الطبيعه هو كثر  
الطبيعه المرسله بالعرض وانما ذلك لان الطبيعه  
المرسله والاعمال في قوام الشيء الطبيعى هو الفرد  
من غير ما يشاء بالما هو فردا واما الشيء الطبيعى  
بما هو فردا الطبيعه المرسله خارج عن قوام جوهرا

ومن خواصها وعوارضها التي بعد الذات كفي  
مرتبة أخيرة وان هذا لا يتضمن الغروب  
عروضات الطبيعة في الحائط النقي واللا بهام منه  
فالكثرة بالعدد والملا فراو بالذات كثرة بالعدد والطبيعة  
بالعرض ثم ليس يصح ان توصف الطبيعة بالكثرة  
بالعدد والعرض الا من حيث الكثرة بالعدد التي  
هي الملا فراو بالذات العيس مفاد الله صفة او الكثرة  
بالعدد وتوحد الموجود او تعدده ولكن الطبيعة  
توجد الا بعين وجودات الافراد فان كثر المراد  
الكلمية والنقطة اما هو كثر نسخ الطبيعة المرسل  
بانه است فمكون هناك طبيعتان مختلفتان في  
سما لا طبيعة واحدة واحدة مختلفة بالكلمية  
التي هي واحدة اما هو كثر بالعدد من فيكون الكلمة  
الاحتمالية يري على جوهر الطبيعة ويعرض بعد  
الذات في مرتبة أخيرة لا ينفس الطبيعة فيكون

المرتبة الكمالية فردا من الافراد متحصلا من  
فصل مقوم او عرضي مصنف او مشخص منه فهذا  
سبيل تقويم الخبر بان فاذن ذات الشيء يمكن  
الزيادة والقضاء وكذلك هو مفهوم الذات  
لاحتسابها فانه ان كان اذا زاد قومها بزيادة فانه  
المتقدمة ليست هي الا لازية فيه او بنقصا فليست  
هي الا لا نقص فيه او بما هو لا من حيث هو  
او بنقص فيكون المقوم هو المعنى العام المرسل  
مكونا من مقدمات اولئك الاقوال من ان  
المقدار العام والمنقص بازاء احد على الاخر  
معرض لا بفصل مقوم للمقدار فانه عرضي ايضا لما يقم  
فالافتاء في المقادير بنقص المقدار وليس الزيادة  
خارجا عن المقدار بل ما زاد هو كما ينادى به في  
الحقيقة فليس الاطراف بين طين المتقاربتين الطول  
والقصر الا كمالية الخط ونقصه وكذا بين السواء والام

والنقص فانها اشتركا في السوادية فضلا كان  
 لو غيره فان التطورات في نفس السوادية فالجرح  
 بين هذه الاشياء كلها اتهامية والنقص في نفس  
 الهية وان هذا الحيوان هو جسمه ونفسه حاس  
 محرك بالبادية ثم الذي نفس اخرى على التحريك  
 وحاسه اكثر لا يشك الا الحاسية والمركبة فيه  
 ثم فيكون حيوانية الانسان مثلا ثم من حيوانية  
 البعوضة مثلا وان لم يستعمل في ذلك من  
 التفضل والمباينة بحسب اللزوجة الحسية فالحس  
 لا ينقص من الاستعمالات اللغوية والاطلاعات  
 العرفية المجهولة وان الوجود القوي هو على اتم  
 لا مح من وجوده الباطنة القاهرة اليها كقوله  
 الانسان مع هذه البلية فان المقدارين الزايد  
 المتصل بهية المقدارهما على شاكله واحدة  
 طبيعة المقدار في اعمها الزيد على انها في التدبير

الفردى اختلفا في النماذج على ابعاد محدودة الى  
محدودة معينة وذلك امر خارج عن طبيعة المقدارية  
بما هي مقدارية عارضة لها من جهة اختلاف استعدادها  
لان امة المتفردة هي مستترة كون الفردى في حد  
هويتها الفردية حين بحيث اذا اعتبر مقبلا احد  
الى الاخر كانت هناك زيادة بحسب الهوية الفردية  
العارضة للطبيعة اذ بعد مرتبة المهنة المرسل  
لا بحسب نفس جوهر الطبيعة فالخط الطويل والخط  
القصير ان لو خط من حيث طبيعة الخطية اى  
التعدد الواحد كان كل منهما طولا حقيقيا يضاهى  
الاخر في انه بعد واحد ولا يعقل منها شي في هذا  
الطابع فتفاوت اصله وان لو خط واحد بالقياس  
الى الاخر كان الاخر منها طولا اضافة بفضل  
على الاخر بحسب حوصه هو بسايرة وبتة فالطول  
الحق ليس يعقل الازيد والاقتصر بل انما الطول

المضاف وكذا كانت الكثرة بلا إضافة في العدد  
والكثرة بلا إضافة عرض في العدد والكثرة المحيطة  
بغير الأكثر والأقل بل إنما الكثرة المضاف  
وطبيعة السوادين أيضا في السوادين أيضا في  
السوادين والخطوط البيضاء والصفراء على سبيل  
واحد وإنما ذلك الاختلاف بحسب خصوصيات  
أفراد الطبيعة من حيث الإضافة العارضة لا في جوهر  
المهية وشرح الحقيقة فالسواد المحيطة لا يفضل أشده  
ووضعت بل الشيء الذي هو سواد القياس  
عنه شيء هو البياض القياس إلى التروكل  
ما يفرض من السواد فهو لا يفضل لأشده والاضيق  
في عن نفسه بل إنما عند ما يوقف بالقياس في ذلك  
كان يقال الطرفان هما السواد والصفراء البياض  
الاضيق بعينه يتم الوسط ولا يرداد بذلك  
الفرع المقابل ولا يصدق اشتراط التفاضل الحقيقي

بما تداخلت على ما في الفلسفة الاولى الا ان  
والحكمة التي هي فوق الطبيعة عم ليس فصل  
الحيوان هو الاحساس والحركات الفصل  
انما هما من الافعال والحركات العارضة وانما  
مبدأ القوة على ذلك مما استبرأ من الآلات  
والهيات وبذلك تختلف بحسب الانواع المختلفة  
التي تحتها وكذلك اذا كان بعض الناس افضل  
البلد فذلك كانت القوة الطبيعية مادة ونقصانا  
بل والا لو كان واحد من الناس لا يفسد شيئا  
البنية كالطفل ومعه هو ان له في حيز القوة  
التي اذا لم يصبها خبا وحلت الانا من الطبيعة  
وهي واحدة ولكنها تعرض لطايرة فورا الآلات  
الغلبة والذخيرة مثلا وقارة مما سرتها وعينها  
تختلف بحسب ذلك اما الحنا وحياتها ثابت  
على شاكلته كما انما يختلف اعطائها بحسب اختلاف



النقطت والمادة التي يفعل بها فيها وبها يكون  
 النفس الحقيقية ناقصة في جميع الشخصيات  
 المستعدة والمادة التي تستعملها فليس لها من ذلك  
 الحس ولا شيء من مضامينها است ذلك فصلا  
 يقوم الآن من المرسى بالهاتين بل هي  
 عوارض في خواص سطح المهيبة المرسلة والكمال  
 والنقص فهذه من جهة الاستعداد المتولد من  
 استعداد الفعل والاستعداد المتصل فاما  
 الذي للفعل نفسه فغير مختلف فاما كمال القيمة  
 الواجب بالذات وتامية فحسب حقيقة الوترية  
 الاحدية القدرية لا يحسب مهية مشتركة وقد  
 ورثت ان الحقيقة الحقة هي بالحقيقة مبدأ الزمان  
 الوجود وانما يستخرج من الجائزات الباطنة  
 من تلقا استنادها الى الحقيقة الحقة فذلك  
 يختلف الوجود القوي الواجب الوجود

الخاصة بها كونه بالاولوية والالتزامية والكمال  
والنقص من جهة تمامية الحقيقة المتغير المشتركة  
ونقصا عنها لا ان في مفهوم الكون المصداقي  
شدة وضعف مشترك فالتميز والنقص في الوجود  
الفردية شدة وضعف في الكيف وقله وكثرة في  
الكلم المنفصل وزيادة ونقصا في الكلم المنفصل  
تلك النماذج مختلفة يستحق اسما في مختلف النماذج  
في الفصل في التسمية المقابلة بما هي تلك التسمية  
ليس نفس الهوية القائمة بل عظمة موهومة فيها  
مضامينة التحقق للهوية القائمة قصة ولساوتها التي  
هي العضة الاخرى من الهوية القائمة فذلك لم يكن  
مستبعد هناك الاتحاد في الوجود اذا كانت الحقيقة  
المفتركة هي الممتدة بالذات وانما الافتراق بينهما  
الابعد الاولاد في المساحة وفي التمامية  
في الكمية الانفضالية بما هي تلك التمامية ايضا عظمة

من الهوية الثامنة ولكن مباينة لما بينته والوجود  
للغضة الاخرى منها ولما بينتها التي هي الهوية  
الناقضة وليس يصحح هناك الاتحاد بالوجود  
واما الثامنة التي في الكيفت بما هي تلك فليها  
ان تارة الفصل فيها ليس غضة من الهوية الثامنة  
موجودة او موهومة بل تارة الاقيقة هناك فهي نفس  
خصوصية الهوية الثامنة من حيث هي تلك الهوية  
بكلية وانها الخاصة وانما حسب ذلك كان  
بطبيعة تاجسية كالمجاينة المتوازية فصلان  
حقيقتين متباينتين يكون واحدة منها بنفسها اتم  
واحدة من الاخرى لا يخرجها المتمايز في الوجود او  
في الوجود للجزء الآخر اذ لا صح ذلك من تضام طبيعة  
توجية مشتركة لا تخرج عن لاجد منضقة او شخطة  
كانت العوارض لا هي ممايزة للطبيعة المعروفة متمايزة  
عنهما في الوجود والتقدير وان كانت الطبيعة موجودة

بغير وجود الصنف والشخص فيه فكان ما به الا  
في الهوية الشديدة الضعيفة او الشخصية  
متميزة الوجود او الوضع وهو مفرق الفرض ومختلف  
الحديث والقطعة فاذن قد استبان سبيل البرهان  
على ان الشدة والضعف يتباينان حقيقة النوعية و  
اختلاف الفصل المقومة والشدة والضعف  
مختلفان بالنوع وبكم الكثرة والقلّة والكثرة والقلّة  
بشيء وانما الزيادة والنقصان في اختلاف الشدة  
وتكثر الهوامش الشخصية وكان ذلك ايضا على سبيل  
العترة غير انما اضطرم الى ان يكون الامر راسا الى  
الحديث للمصالح فاذن ليس في الكيفية زيادة ونقصان  
ولا تزايد ولا تنقص بل انما شدة وضعف اشتداد و  
تضعف وتافى الكثرة وضعف ولا اشتداد وتضعف  
بل انما الزيادة والنقصان والتزايد والتضعف اما  
مقوله الجوهر فليس يصح قياسه في ذلك وليس

الاشياء لا يكون الضيف متغيرا في نفسه ولا في  
شئ من عالمه بل هو كالجوهر الموضوع باقيا بحيث  
ان يسلخ عن النوع الضيف ويلبس بالنوع الشبه  
بالحركة وهذا الاخير قد استمر عليه اتفاق الفلاسفة  
فان شاء الله ان يقال لهم وان يستمع لصاحب  
الاشياء فليعلم ان الشكك هو ان يختلف قول  
الطبيعية المرسلة على الاول والمشتقة في امر الفرعية  
فرعية الفردية والجمعية او الكلية والجمعية او الكلية  
بالاشياء او بالاشياء او بالاشياء او بالاشياء  
بالاشياء والاشياء او بالاشياء او بالاشياء  
وليس يسوغ شئ من الاشياء في المذهب في جوهرها  
اصلا الا الاولان فلا يستول نسبة الطبيعة الى الاشياء  
الطبيعية التي هي ذاتها لها وامتناع كل الافتقار  
جوهري الشئ وجوهري واما الاخير فاختلاف الشئ فلما  
تلى عليك النقص العارض ساخط فالذي يقال

بالشكك مطلقا هو العرضي المحمول في الحالة المعينة  
 في الكمية مثلا تمامي في خصوصية الفرد القايي في الفرد  
 من أفراد العارض المنبذ لا اشتقاق المحمول بحسب  
 الهوية الفردية فطبيعة السواد مثلا على التوالي بالعرض  
 في أفرادها الشديدة والضعيفة فاطنة وانما الشكك  
 مفهوما الاسود على مفهومي الفريين المختصين بالمشقة  
 والضعف في هذا الهوية الفردية واما الهوية الطبيعية  
 الرسالة في بعض الأجزاء فقد احالة البرهان المتكامل  
 احالة رسالة على الاطلاق فلما لا كمية ازيد في انها  
 من كمية وان كانت كمية ازيد من كمية ولا كمية اكثر  
 في انها اكثر من كثرة وان كانت كثرة اكثر من كثرة  
 ولا يتولد ما شد في انه سواد وان كان سوادا  
 من سواد تلك لا يتكلم ازيد في انه يتكلم من يتكلم  
 وان كان يتكلم ازيد في الكثرة العارضة له من يتكلم ازيد  
 في الكثرة العارضة له من يتكلم عوان كمية العارضة

هذا متكرر اكثر في انه متكرر من متكرر وان كان متكرر  
 اكثر عدوا في العدد العارض له من متكرر اخر في عدد  
 القاييم فيه ولا يسود اشد في انه اسود من مسود  
 ان كان مسود اشد في يسود والقاييم فيه من مسود آخر  
 في يسود او فاذن لا تشكك الا في المشتق من  
 العوارض المتكافئة بالتمية والتقصي في عدوها  
 المتضمنة لاني شخ باريتها البرسلة بالقياس اليها  
 من خواصها التي هي اقرب اليها بالعرض المشتق وان  
 متقدمة اليها برتبة معينة غير قائمة في شئ فلا تشكك  
 فيها اصلا ولا في براتيم جوهرية من جوهر بل انما الجوهر  
 الاول الذي هو قائم من الجوهر الثاني في الجوهر الاول  
 ولا في الجوهرية وارب حقيقة جوهرية كماله تامة  
 بحسب احوالها الخاصة بالقياس الي حقيقة اخرى ناقصة  
 جوهرية كالعقل بالنسبة الى الهيولى والاشان بالنسبة  
 الى العز من لاني طابع الجوهرية ولا على شاكلتها

التي تعرفها في الكيفية والمكم ثم المتصل والمتصل  
والوجود المطلق المظهر في الصور يختلف في المراتب  
بالا والويرة والاقدمية وليس يقو له افراد يحصل  
في انفسها حتى يصح اختلاف بينها وبينها <sup>الانفس</sup>  
بل انها تخص منقضة متمايزة بنفس الاضافي الى  
الموضوعات المختلفة لا قبل للاضافة تقدير  
الاستين كك ان حيثية الوجوب بالذات <sup>الذات</sup>  
محمضة من كل جهة ليس تغيرها شرب قرة ولا شرب  
عنها حيثية كمالية اصلا بل يصيرها جملة <sup>الجملة</sup>  
الكالية والتهامية والفرق التامية فاذا وجود  
انما يجب بالذات وكمال وجوده حقيقة وكمال  
واحد وكم كماله واقعي الكمال اي لا تامة في  
مراتب الشدة واحدة فليس يصح ان يكون واجبا  
بالذات مختلفا الهويته بالتهامية واللا تهامية حتى  
يكون احدها اتم حقيقة والحمل هوية واجمل وانما



كمالا من الآخر فالواجب بالذات هو الوجود والعدم  
 والوجود البحث والمجال الحق والكمال المطلق  
 تفصيل ان حقيقة واجب التقرر والوجود بالذات  
 لا يمنع ان يكون هوية نوعه لمختلفين بل هو  
 ما اشتملنا في صفات من كل ما يخصه من نوعه  
 لا يحتمل اشخاصا كثيرة الا من جهة المادة ليس  
 بمعنى ذاته برى من الشوايب المادية والغير  
 القرينة الملاحقة التي لا تترك هوية عن هوية  
 ما يتبع هوية عن هوية فلا يمكن ان يكون الا بالهوية  
 الا اشخاصا من الالهة تحت هوية مضافة لاهية فاما  
 ينشخص الفعل المتكثرة الاشخاص بالمادة الخارجية  
 من حيث انها تعين الشخص لا من حيث انها  
 تفعل الشخص او ان لها صفات في تحليلها بل  
 التقرر والوجود هو الذي يفعل الشخص على ان  
 يتقرر الوجود المتعين بالمتنوع المشتركة من حيث

الارتباط بالشخص بالذات والاعراض المحركة  
كلاين والوضع ومعنى مثلاً مسماة بالشخصيات  
على ان هي لو لم تكن والما رات لشخصه الوجود والمادة  
فانقذ الملية المبردة عن المادة لا يمكن ان يكون  
لذا بين وانما من حق طباعها ان يكون نوحها  
شخصها بعينه والشئان اما كما انما بين السبب  
المعين والانسب الخاضع للمعنى والاسباب  
المكان او الوقت والزمان بالجملة لعله من  
العلل لكل معنى موجود بعينه لا شخص بعينه فقط  
فان مستقل بالذات لا محنة بشئ من الظل والحر  
الحد لا يكون هو بعينه الحقيقة الثبوتية التي هي  
بعينها لا يجب بالذات ومن اسلوب اخر المعنى  
الوحيداني لا يكثر بذاته والالم يكن بوجه واحد او  
لا وحدة فلا كثرة فيكون اذا كثرتا بنفسه فقد اطلنا  
كثرتا فقد اطلنا نفسه فاذن وجب ان يكون كثرة

ووجود کثیرین منه علل فاستحال ان تصور  
فی حقیقه الوجوب بالذات نه و ایضا لو كان  
معنی الوجوب بالذات طبعاً نه عیاً و لیس  
بواحد شخصی بعینه فقط بل و غیره ایضا فاما ان  
یکون ذلک الواحد واجباً بالذات هو نفس کونه  
هو بعینه فلا یکون البعید واجباً بالذات بالضرورة  
و اما ان کونه واجباً بالذات امر دورا کونه هو  
بعینه فیکون کونه هو بعینه شیئاً خارجاً عن طبع  
الوجوب بالذات فیکون هو بعینه هو بعینه المبیح  
لا محایز اخافوا معلولاته بس و كما منع ان  
حقیقه الوجوب بالذات هی محصلة نعمة فذلک  
بستحیل ان یکون هی طبیعة مبهمة حقیقة  
بالفصل اما استبان لکسلی الکلیه الیهی  
فوق الطبیعة و فی الفلسفه الیهی کتب العلوم  
ان الفصل دایم مقامه لیس قشربا

المجنس أي ليس يتيقن إليه قوامه شيخ الطبيعة  
المجنسة أو ما يقوم مقامها بل الفصول مضممة  
في شيخ هو الطبيعة المسئلة المجنسة التي هي الجنس  
وإنما فصل ما بعينه بعينها وبجملتها وبقيدها  
تقوم الحقيقة القائمة المحصلة واستتمام نص  
الاشية والحصول بالفعل فالن إذا كانت الطبيعة  
كالجوان والفلون أي ليس الحصول بالفعل  
هو نفس لها بها ولا مستغنى في جوهر ذاتها  
أن يكون قد بقي لها منتظرا أن تقوم ذاتها  
في الوجود وحقيقة مستقرة في التخصل في الفيلة  
فيكون لها فصل ليس بقيد المعنى المجنسة حقيقة  
وقوام جوهر من حيث معناه بل بقيد التفرع  
بالفعل وإنما محصلة موجودة فاما حقيقة الوجود  
بالذات فهي نفس تامة التقرر وتخص الوجود  
ليست الوجودية بالفعل أمرا بما عاين برتبة

نفسها وعن معنى ذاتها فلو كان لها الوجود  
 كان هو كالفصل هناك مفيدا معنى ذاتها  
 وطبيع حقيقتها فكان ما هو كالفصل داخل  
 في طبيعة ما هو كالجنس بما هو كالجنس في الخارج  
 الذي فيه تباين موضوعي البتين والابهام  
 من الجاه هو غلط فاسد فليس وبالحق  
 ان نقول قولنا مثلا ان كل طبيعي من سائر  
 كان اولها فان الفصل المنوع او الخارج  
 المصنف او المشخصة ليس يسوغ ان يدخل  
 في نسخ منها وبطبيعة نفس ذاتها العار  
 بل انها يكون مناط اتصالها ومجاورة وجودها  
 بالفعل والوجوب بالذات هو نفس الفرد  
 مع امتناع البطلان وعدم التعدم بالنظر  
 المعنى وطبيع نسخ المفهوم فاذا كان  
 العقل متشابها هناك مشابهة نفس الوجود

هذا فليست بصران تنال بشي من الفصل او  
 المحصولات والاعراض والمواجب بالذات  
 هو المعنى المطلق وليس له وجود كان بعد الزمان  
 في مرتبة ذاته بحسب نفس معناه واللون والاشياء  
 له بعد الواقع او ان شيئا وجوده يستند الى غيره  
 فاذا قد سري ان وجوده المتقرب والوجود والمفرد  
 فليس بصران يكون طبعا كقولنا خير ان اصلا  
 وبالحكمة القيمة له احب بالذات يجب ان يكون  
 متوجها بحقيقة وتشفيا بذاته المستطاع  
 بل وانهم حقيقة ويبرهن ذاته والالم يكن حقيقة  
 انهم فليس يبرهن ان يقال ان طبقة من الالام  
 كحقيقتهم من طبقة من الالام من الالام حقيقة  
 بل ان نفس ذاته ينفرد ويمتاز عن كل شئ هو غير ذات  
 ويمتاز ان يكون حقيقة بغيره الالام ولا يوصف  
 بالذات وطبقة من الالام الالام من الالام

بل هو الواحد الحق من كل وجه ولا مد المطلق  
من كل جهة نفق ليس واذا حقيقة الوجود بالذات  
فعلية محضة من جميع الجهات فلا توجد الشبهة  
المبهمه كما يسوي الاولى المبهمه الذات الوجود  
والمبهمه الوجودية المستشعرة ليست عن ساحة  
جانب الا في قصصهم الناطق واللا يتجاوز  
واذا هو متوحد بالحقيقة مستخلص بالذات غير متعلق  
بالغير فلا مثل واذا ليس يصح تكافؤ بين شي  
في قوة الوجود فلا تعد دون شريكه واذا هو علم  
يخرج من غير امكن العدم وصحة العناد متسا  
عن الموضوع متقد من الما في وعلاقتها والا  
متسا سعة متكافئة امكن ان الاستغناء التفت  
على موضوع واحد فلا عدله ولا كيفيته ولا كميته  
ولا وضع ولا ابن ولا متى له واذا علة لقليل  
واذا لا جنس له ولا فصل بل لا جزاء اصلا ولا مثال

حيثية وحيثية فيه بل لا صحة الاكتساب حيثية ما  
معاره كاحل الذات مطلقا فلا صدق ولا رافق  
مقام الحد توسعا ولا مهية له بل مهية له وحقيرة  
وجوده وليس له شيء مما تشابه به الذات بعد انما  
يوصف بعد الاية بل يشابهها من حيثها  
الاضافات كلها اية فان كل شيء منه ليس شيء  
مما منه وهو كل شيء مشاركا له وليس هو شيئا  
من الاستيلاء بعد بهتيس واذ لا صدق ولا ما  
يقام مقام الحد على سبيل التوسيع بل من العقل واما  
جارية الاضطرار في شرح ابعده الى استيفاء توضيح  
اخر في التوسيع لما لوحت والحد البرهان مستلوقا  
مستشار كان فلا بد ان عليه اصلا بل هو البرهان  
على الاطلاق والاقلام اي كل ما في عالم الجوز  
الذي هو اقول جوهر الذات في التوسيع الخاص  
والهناك الساذج فهو ان يدر من كل مهية وجود



وكل ذات وصفة كما يقول القرآن الحكيم  
اولم كيف يركب انه على كل شئ شهيد ويقول  
قل اي شئ اكبر شهادة قل الله ويقول شهدائه  
انه لا اله الا هو وانما على السبيل دلائل واضحه و  
لوارق لا سمع فالتدري يحاول الا ان يبرهن  
عليه هو ثبوت تامن الثبوتات الرابطة في العقود  
التي هي العلقات المركبة لثان من الشجر  
الاضافة لذاته كونه جاعل الخلق وصانع  
العالم اعني فاعد العالم الى جاعلية وصانعية على  
ان يكون عالما للعالم لا عالما للفاعل الصانع الى  
ليحفظ ان العالم ذو جاعل صانع واجب الوجود او  
كونه فرد المفهوم الوجود المطلق اي كونه المنسزع  
منه لمفهوم الوجود المصدري الفطري والمصنعي  
لمفهوم الوجود المشتق منه اعني استدعاء الخلق  
بهذا المفهوم المصدري ذلك على ان يكون هذا

حال المفهوم المنتزع لا حال الذات التي هي المنتزعة  
منه فمن الامر من جهة العلم او طبع الجواز وطبقه  
الوجود بحسب صحة الانتزاع بالفعل من انذار  
الجازية علمه لذلك فالمعلول بحسب الوجود المحمولى  
ربما يكون علمه بحسب الثبوت الرابطة فالمولف باعيا  
الى المولف ولزوم الشئ لازمه قد يلحق بحسب يكون  
حال الملزوم وقد يلحق بحسب يكون حال اللازم  
ثم اللازم قد يكون بخصوصه علمه للزوم معها لحظ على  
ان هو حال اى اعتبر كون اللازم بخصوصية بحسب لا يتبع  
لذلك الملزوم بعينه كما ان الملزوم الصاعده رها  
لحظ على ان هو حال اى اعتبر كونه في ذاته كحسب يستتبع  
فكانت اللازم كما الحال في الاربعين المنقصبين بالرفع  
اللازمين للشخص والنازول ليس يلزم ان يكون شئ  
واحد هو الملزوم مستند الى علمين حال الملزوم اللازم  
فكانت يستبين بالفحص من طريق العلم ان العلم المولف

مفتاق البتة بالمحصل بالفعل الى الصانع الواجب  
بالذات فيتم ان الواجب بالذات صانع للعالم  
عندما يجب ان يكون له وجود موضوع ذلك العقد  
في نفسه من اليناس بالضرورة الفطرية ثم تدرج  
على التدرج منه ومن وجوده وفيرته الى مراتب  
المجملات على سبع البرهان الذي الى مقتضى الوجود  
تفحص لا تحسن من فطانتك ان جوهرات الهيئات  
الجوهرية ذلك عرضياتها المقابلة للجوهرات ليست  
المفوضات المعبر بها فان الموضوعة ولازم لها  
عنه على الاطلاق وانما المحكوم عليه بانه جوهرى او  
هو المعبر عنه الذي هو ذاته مسبب لزوم ذلك اللازم  
ومناصته والاختلاف بالجوهري والعرضية في اول  
العنوانات في حدودها لا في مفهومها بالضرورة  
انفسها ليس مما قد بان لك في الفلسفة التي هي  
فوق الطبيعة ان الفضول المقومة لا نوع مطلقا

والاجناس العالية التي لا جنس فوقها اذ هي بسائط  
في ذواتها وعند العقل ايضا لا يمكن تعريفها وتحديد  
والاشياء التي يبنى بها على انها فصول او اجناس  
فانها هي مثل عليها هي لوازم وعنوانات لها بل  
ان رباطا من شركائنا الروساء السلاف بما معهم  
يقولون ليس في قدرة البشر الوقوف على حقائق  
الاشياء ونسبها البسائط منها الا من سبيل  
اللازم اي الخواص الاولية الذاتية المقامة  
مقام الجوهريات ونحن لا نعرف حقيقة الحيوان  
مثلا وانما نعرف شيئا له ما صفة الادراك العقل  
والمدرك العقل ليس هو حقيقة الحيوان بل هو  
خاصة او لازم والفصل الحقيقي له سنا نذكره وكما  
لا نعرف حقيقة الجسم بل نعرف شيئا له هذه الخواص  
وهي الطول والعرض والعمق والذي يقضي به  
الفحص الباطن انه ربما ينطبع في العقل حقيقة كمن

مفولة الجوهري وادعى بسبب لا يكلها العقل الى  
جنس و فصل فليس للعقل ان يعرفها او يعرفها  
بصرف كتبها فهدرك منها خاصية اولية بل منها  
بخس اتمامه هي انها ممتدة متفرقة حتى انها لا  
وجدت في الخارج كاستقلاله في موضوع غير  
نكته الخاصة و يجعلها عنوان نفس الحقيقة  
البعنوان وان كان عرضيا لا رنا الا ان ذلك العرض  
و المتفرقة هو نفس هو الحقيقة و فصل الى  
بأنه على نزه الشاكلة في الفصل المقدم للبيان  
مثلا يدرك ويعبر عنه بالناطق اي مستخرج اذ اكتم  
الكلمات و بعد ان لا يدخل على الفصل المقدم  
لأنه هو المعنى الذي هو حسب النوع ان يكون ناطقا  
فان كان لا يدخل به بشكل هذه الاشياء يكون مساويا  
في مقام الكثرة على التوزيع لا حدود حقيقة  
وليس يقو في المقبول والواجبات البسيطة

الامثل هذا التحديد الذي هو على سبيل التوضيح  
والتميز ثم المراكبة يصح تحديدها بالحدود التوسعية  
والمحدودة للحقيقة انما فان الانسان اذا عوف  
بالحيوان الناطق فان معنى بها مبدءا لها اي المعنى  
الذي يتقدمه وجهه الحيوانية والمعنى الذي يتقدمه  
واجب اننا طبقه كان مجرد حقيقة من حيث يحصل  
حقيقته وان معنى عنوانها بما المفهوم ان كان  
مستقلا حقيقة وحدها على التوسع من حيث يحصل  
فوقه لا كالمسوم المشهور من المعارض بالاحتمال والرضا  
المصطلحة التي هي عنوانات جبر الحقيقة بل هي عنوانات  
امور لمحي الذات بعد قولهم الحقيقة كالفاعل كالكاشف  
فان قد استبان ان العرض الذي بالذات بالذات  
كالا بعض عنوان المفهوم منه وذو العنوان المميز  
بالعنوان كالأعراض والاعراض فان عنوان  
المفهوم منه عرضي بخلاف ذي عنوان المميز

بالعدوان فانه جوهرى نبتة وان اجزاء اعم البسيط اجزا  
لحدة لا لقوامه واجزاء هذه المركب لا ينفصل  
اجزاء لحدة ولقوام جوهره جميعا وان كل واحد من  
يقولون ربما يقيم رسوم من اجناس وخواص مقام  
مقدور حقيقة من اجناس ونصول فيكون بالخواص  
والفصول التوسعة المجرى بها عن الفصول الحقيقة  
لذلك انها عليها بالذات وبالجمل الفصول والاجناس  
البسيط يخط لها لوازم وعنوانات توصل اليها من  
تصورها الى ما في المذاهب من تعريفها بالانقسام  
من التعريف بالحدود فلهذا كانت هذه عدم  
على التوسع وذلك في مطلبى بالانقسامية والحقبة  
كلها هو السؤال مطلقا عن نفس المهنة ولكن فارة  
بحسب استعمال الاسم فارة بحسب التقدير والوجود  
والا يتبع المقلدون اذ لا يقبلون من التفتيش  
انما انه يحول عن كنه الامر فيطوون فينزعون انهم

رسم بالتحاصص العرضيات اذ حقه المستعملة في  
ازاد الجوهريات ثم ربما يخصص الحكم بطلب  
الشارحة للاسم وليسوا يشعرون انه انما المفهوم بالحقيقة  
في العلم الا تسمى الصورة التي هي في الذهن في العلم  
العلمي معلوم ثان بالعرض لا بالحقيقة وان افرق  
العلم بالشئ بالوجه عن العلم بوجه الشئ ليس الا بغير  
من الاعتبار بالمعلوم بالحقيقة في الصور من ليس الا  
كنه الوجه ولا علم بالذات الا العلم بالكنه الا ان  
كان كنه شئ ما وجهه شئ آخر فاذ لا غير لما يصلح  
للاطباق عليه قبل ان يكون مضمون ما بالذات معلوم  
لواك بالعرض وليس يصلح ان يمينه او يمينه لا ثم  
ان يطلب الشارحة بقلب بعينه مطلب بالحقيقة  
بعد العلم بالتميز فكيف يصح اختلاف الجواب  
فيما بالحدية والجمعية فقد ليس فاعلم ان كنه الحقيقة  
بالقدومية الوجودية متخالفة عن شاكله هذه الحقائق



ظاهرها على الاعتدال الحق والمبطل المطلق بخلاف  
 الباطل الجواز في نفس العقل الفارسي الى الكثرة  
 حقيقة يعبر عنها بالواجب بالذات سبيل اصطلاح  
 ان بعض مفهوم الواجب بالذات من غير ان يكون  
 من الوجوه كونه وعنوانه لكن الفصل يشهد ببيان  
 البرهان الذي في النور فهو لو ادرك ثم انه كان  
 مفهوم الواجب الذي هو الواجب بالذات عنوانا  
 او حكمته عنه هذا المفهوم له كنهات الجواهر  
 المعينات الا ان تلك يجب ادراك القوى الحافظة  
 في الهمم هذا يجب شهادة البرهان وحكمه مع ان  
 يعتقد ان البرية ليست بعقلية تعالى عن المشهور  
 له شيئا فان هذا الفصل وانما زنت نسبة البرهان  
 الى الباري الحق تعالى عن نسبة عرضيات  
 المعينات ووجوبها الحق اليها على الاطلاق فلو  
 يخرج اسم المفهوم الواجب بالذات لفظ العقل

الى ان يستقامت توسعاً آخر في التوسع الى ان  
 الشايع في بساط الجاذبات على عطف ارض حباب  
 اقدس ويحسب في زبد المظلم من مستطاب  
 التوسع في التوسع بالاعتبار بين مقابل التوسع  
 ونسبته الى الجاذبات اذ هو محل ذكره متحصل الحجة  
 على محله مطلقاً فليس باللازم يوصل تصور العقل  
 الى حقيقة بل لا يحصل للعقل بل حقيقة قانون  
 كما لا احد لا تعريف له يقوم مقام الحد على التوسع  
 بل هناك ضرب آخر من التوسع يعرف بالاضطرار  
 وتشرع كل معنى مصدره يكون مسبباً لتواء  
 من الشيء ذاته بذاته لا باقتضاء من الذات بل  
 ولا باعتبار حشية من الحشيات مع الذات  
 اصل لا تقيده بالاعلية فلان ملئ ذلك الشيء  
 مطابقاً لا تزداد ومصادق المحل بالذات  
 يجب ان يكون النفس ههنا كما في الذات

بالنسبة الى ذات الانسان او شيئا مما يدعى  
 في جوهر الهية كما في الحيوانية بالنسبة اليه لا يمكن  
 لا يكون ذلك المعنى من لواحق الذات وعوارض  
 الهية كما في الحيوانية بالنسبة اليه ولا يمكن لا يكون  
 ذلك المعنى من لواحق الذات وعوارض الهية  
 فالاشياء من العوارض اللاحقة ليس يخرج من  
 الذات بما هي هي ولا يمكن عليها بنفس جوهر الهية  
 قد ليس الالهات فيما سلف نصح فذلك ان الله  
 المتعالي في الحقيقة يجب ان يكون في الحقيقة  
 لا يطالع المشترك ومشتبه اليه والمفردات  
 لغة كنه ذلك المعنى المعبر عن المتفرع من  
 بنفس الذات لا يثبت في الذات تسمية  
 له وتعليمية كما اننا نثبت في ذاته وعمره والحيوانية  
 من الاشياء والذات يجب ان يكون طاهر  
 متبدا من ذاته بالحقيقة وعلا بن حن المشفق

١٢  
بالذات هو الطباع المشتركة بين الذاتين وهما  
شئ من النوعين كخوصها من الداخل في ذلك  
الذات العرضي لا يمكن يمتنع الا نزاع الحمل  
بالنظر الى خصوصية الذات اخرى ولكل الوجوه المشتركة  
من المبادئ المتعارفة انما مناط مشتركة مشتركة  
منها حقيقة مشتركة بين الجميع وهي حقيقة الصدور  
عن القيمة الموجب بالذات والاستثناء اليه  
الداخل في ذلك خصوصية هي كخوصها من الخارج  
لما يمتنع بين الذاتين المتعززان فلا يحمل عليه  
فلا يمتنع عن القيمة الموجب بالذات كسكنه في الذات  
التي هي خصوصية الاستثناء ولكل في فاعلية المبادئ  
فقد استلزم ان الوجوه ووجوب التفرع والوجوه  
يجب ان يكون للقيمة الموجب بالذات نفس فله  
لا يمتنع ما غير انما استلزم فاذن لو فرض غير ان  
واجب ان بالذات فعال القيمة الموجب بالذات

عن ذلك علوا لهما كان سبدا، انزعاج الوجود  
ووجوب التقرر والوجود من كل واحد منهما  
مطابق حمل عليه بالذات هو الطبع انما في التقرر  
منها لا محذور كانت الخصائص لطفا بالضرورة  
الاضمنية والفرقة العقلية فحينئذ نقول بان  
الطبع المشترك الى نفس الماهية المنتمية للتقرر  
واما داخل في الماهية قد يستحيل ان يكون  
جميعا لتدليس انك ما جعلت الماهية  
ان الوجود بالذات هو حقيقة ومبدء الحقائق  
لانها وصلت لاهية او عارض الحقيقة وان معنى قول  
هو واجب التقرر والوجود انه يجب تقرر وجوده  
وجوده بنفس حقيقة وحقيقة وجوده وجوده  
لانها ما يجب وجوده اي شئ متقرر هو قنوع في الوجود  
لما هو مبدء وليس يقصور بها كنه محمول وزاد  
نفس الماهية وهو الواحد الحق والاحد الممتنع

ورسخ في سرى عن اسعاده ودرسمه  
وانت مستقيم الجيلة مستوى الغرزة بلقح العقل  
بلقح الاصل الحكيم مغاير المسطر بمغاير الاطلاع  
المقصود النصح لك ان مصداق ذلك الحمل  
وهو نفس ذات الحق بالذات من دون قيام  
بشيء لو انزل مع مفهوم عنه او اضافته الى شيء  
اصلا هذا الذي قضى عقلية العقل ان يعبر عنه  
بالواجب بالذات والقيوم الواجب بالذات  
ويعمل ذلك شئنا اسمه عنوان حقيقة من غير  
ان لا يسجل الا الى مجرى المعبر به او هو المتمثل فيه  
او هو المعبر عنه من المعبر عنه ليس للعقل ان يتكلم  
وتصل الى اذ ان كان كنت قد تودت تنطق  
البطرة المضافة في علم العلم وسمك الحكمة فرفعت  
تخفيف ان عرف الوجود الواحد الحق الذي يتكلم  
من يقسم في ذاته او يتطرق اليه التحليل الى شيء

من وجه الاثنية او التثنية او التفرع بشي من اعتبار  
الكثرة ليس يمكن ان يختلف بالعدد وكل ما فيه  
ان كان له فهو بمعية والتقدير باطل لان  
المعبر عنه بالواجب بالذات قطعي لا مشترك  
بين الهذين بالمفروضات الواجب بينهما  
ليس هناك الا الحقيقة البسيط الحق الصرفة  
لم يكن تصور اختلاف بالعدد اصلا وبالجملة  
واجب التفرع والوجود بالذات لا يستحيل ان يكون  
عارضا لمية والا كان معلوما في ذاته فلم يتصور  
من يكون متوحد الوجودات ومفيض الخافين  
بما هي ايضا كانت تلك المية في مرتبة نفسها  
عبر عن الواجب بالذات ثم انما هي مية  
بغير تلك كانت بحسب مقتضى ذاتها اما ممكنة  
بالذات او ممكنة بالذات او ممكنة بالذات  
باعتبار المستحالة الحقيقة المستغرقة كالمية الظاهر

والله اعلم بالصواب والحق قد بقاء طلبة الا اعتبارات  
خارجون هو بحقيقة حقيقة بالذات وليس يحفل فيه  
وتنوع الاسم بالاشياء التي على مختلفين بالمعنى  
فقد فرضت هناك انشودة كان التميز والتخصيص  
للا محذور انما على حقيقة الوجوب بالذات  
فان كان من لوازم نفس الحقيقة كان نوعها في  
بعضه ولم يكن انشودة وان كان لا حقا غير با  
افتيق الى تلك الحقيقة عن الحقيقة والحق  
فرض الوجوب بالذات لكل من الاشياء المفروضة  
ثم انما ما كان يلزم ان يكون الوجوب بالذات  
طبيعية منسلة لا حقيقة متشعبة بغير الذات  
ذلك غير مشكوك في اجالة بايان تلك فيما قد سلف  
تقد ليس ومن الخطأ ان كان قد يرون الك  
الاستماع ان يستند طبيعة لا وجودية بل هي طبيعة  
الى طبيعتين مختلفتين ويؤلف في ذلك المتفاوت على



التعقب والتبادول من بدو الامر والعلة الى علم  
وسائر العلل فانما العلة على تلك التعديرات الطباع  
المشتركة وليس يصح ان يكون مفهوم واحد  
لازما لكل من المتعاقبات المتكررة بخصوصيتها بل  
انما الملزوم هناك بالذات استلزامه هو القدر المشترك  
وهو امر واحد فاذن لو فرض تعدد الواجب  
بالذات استلزامه ان يكون مفهوم وجوب الوجود  
من العرضيات اللازمة تعالى الوجود حسب الحق  
عن ذلك علوا كبيرا كان الملزوم بالذات لطبيعته  
وجوب الوجود انما هو الطباع الذاتية المشتركة  
بين الواجبين فاذن يلزم ان يكون الواجب  
بالذات قد فاقته الباطنة المحقة واعتزله ان  
يكون ذاتية مرسله غير متشخصة بنفس الحقيقة على  
عن ذلك كله مجده وغيره ايضا الساقط منها  
ان في طبيعته المهيبة الجوازية تقرر ما فعلتها بالذات

الى الله حجب بالذات ومن طبع الوجوب بالذات  
اذرا عبادتها سبها بالجعل والا فاضنة ما لا يكون  
استنسا وهدية بالذات ساطع فاعلية تلك الهبة  
ومستحق بالشرع والوجود المطلق الفطري منها بالذات  
فانه لا يستحق اسم الوجوب بالذات ولا يتوجب  
انصبا من مفهوم المستقر بنفسه بحكم الحدس وقضا  
البرهان فان لا اختلف الوجوب بالذات بالذات  
بشأن من مختلف كان استنسا وكل هبة جارية عنها  
الى كل من الواجبين موجب فليتها ومصحح شرع  
الوجود المصدري منها وحمل الوجود المشتق منه  
عليها بالذات لو تخصص ذلك باحد هبة لم يكن الاخر  
واجب بالذات فان افرد خصوصية كل منهما لما  
في الحكم ونزج الامر في منطية الجاهلية والمقضية  
واستتباع الوجوب فالوجود المعبر عن ذلك بالذات  
ثم لا يباد الى القدر المشترك الذي بين حقيقتي

الذين هم في جهنم حيث وجوب الموعود والوارثين  
بذلك الطبع المنزك في قلوبهم حتى كل واحد  
منهم في حقيقة الواجب بالحق والصدق في حق ما ربح  
بما فيه من طاعة الله تعالى في كل يوم التوحيد في كل طاعة  
منها ما يحتاج إلى شئ من إقامة ملكة من ملكة  
منها ما يحتاج إلى عقوبة من عقوبة من قبل الله تعالى  
منها ما يحتاج إلى تصفية العلم في كل يوم من العلم  
بما لا يحتاج إلى القضاء بطاعة الله تعالى في كل يوم  
منها ما يحتاج إلى تصفية العلم في كل يوم من العلم  
بما لا يحتاج إلى القضاء بطاعة الله تعالى في كل يوم  
منها ما يحتاج إلى تصفية العلم في كل يوم من العلم  
بما لا يحتاج إلى القضاء بطاعة الله تعالى في كل يوم  
منها ما يحتاج إلى تصفية العلم في كل يوم من العلم  
بما لا يحتاج إلى القضاء بطاعة الله تعالى في كل يوم  
منها ما يحتاج إلى تصفية العلم في كل يوم من العلم  
بما لا يحتاج إلى القضاء بطاعة الله تعالى في كل يوم

والواجب بالذات ان يقع التعريف والوجود  
للشيء كانه من الخارج مستقلا  
الذي لا يفصل بينه وبين ذاته ولا يستلزمه  
قانون لفرض واجبات للذات كانه المحل لثواب  
بخصوصه هو قياسه الى كل منها بحيث يكون  
استناده اليه بالفعل صحيح فكلما التزم الوجود  
التيته جان كان ذلك القياس الى خصوصها  
بما لها الصورتان كان يصح له وتوابعه ثلثان  
مشتملان وان كان بالقياس الى امر واحد هو  
طبيعة شتملة منها كانت هوية مخصوصة مجردة  
عن اطلاقها بغير شتملة من كل امكن للمادة  
تخرج من شتملة كالمادة بالبين في امر نظام الجبر  
المكون من نظام الجبر انما يخصه في نظام  
والاجتماع بالفعل في هو نظام الوجود المعنى هو الامر  
وان كان مشتملا على امر واحد والقياس فان ضرورة

وجود الشيء عند وجوده. احوال الامور من الضمانات  
التي ليس فيها غير الطبيعة المنطقية المحل للمؤمن الموجود  
بالا سر و ايضا الله المحل للمعرفة الاجتهادية  
كما ان الشيء المظهرية مثله مع وجوده في العقل  
في الامور التي تتكون من كل واحد من كمال الاعمال  
التي كانت في الامور لان العالمين اعني الموجودات  
التي هي من الاعمال هي من كمالها وليس في شيئا  
من الاعمال من كمالها فيكون كمالها من كمالها  
وكل من كمالها من كمالها من كمالها من كمالها  
تضمنه وطلبه من كمالها من كمالها من كمالها  
وكل من كمالها من كمالها من كمالها من كمالها  
الشكر على كل من كمالها من كمالها من كمالها  
من كمالها من كمالها من كمالها من كمالها  
استحقاقا وليس يسوق ان يتصور نظام آخر  
فوقه بتمامه وكما ان في غيره من كمالها من كمالها

عن هذا النظام ليس من مقتضى صيرى نظام  
تأليفه المنظم الى هو مفهوم بمقتضى هذا  
النظام الشريعة السابق بانى الامن يكون  
في شئ من العمل بغيره ليس بالعمل وجوده في  
الاداء من اولى الميعود من نظامه من اولى  
و به مقتضى من مقتضى الاصل فمقتضى ان يكون  
عن مقتضى الاصل من مقتضى من كمال الاصل وان  
يكون في مقتضى من مقتضى من مقتضى قانون الاصل  
الشريعة مقتضى الحكم على كل ما يقتضى مقتضى  
وفي الحق الاصل من مقتضى الاصل و ايضا القوم  
الذين يقتضى من مقتضى من مقتضى مقتضى  
الاجل من مقتضى من مقتضى من مقتضى مقتضى  
المقتضى من مقتضى من مقتضى من مقتضى مقتضى  
الى غير ذلك من مقتضى من مقتضى من مقتضى مقتضى  
خالفه من مقتضى من مقتضى من مقتضى مقتضى

ولو ائزمت وانما يتلوا فكلما عقل من ذلته جزية  
 الكل على الله الام لا ينفع والكل من الفضل  
 الا عقله انما جئت فماتت عجزا وبيد ان يفعله  
 بذاته فكما ان النور والمفارقة اعني الجود العقل  
 بحده فيه مطلب لا هو مطلب لم هو وعلة <sup>مطلب</sup> العقل  
 هي علة الغاية وايضا علة بدوه هي بعينها علة  
 تامر ان ليس مقصور هناك به مستفاد وتمام  
 متخرج فكذلك النظام المحل فيها علم لم هو وعلم  
 ان بدوه هو بعينه تامر ووجوده بعينه كما لا  
 فاعله هو بعينه فاعنه وليس بعقل له ضرر هو  
 كمال مرتقب اذ ليس هو حاصل الفعلية عن <sup>الاول</sup>  
 القابلة تمام الوجود فيها لا يحضر ما يمكن <sup>فصل</sup>  
 البصر والمحل ما يجوز فاذن اذا لوحظ الشخص  
 المحل بحدته الشخصية بان ان فاعله وغاياته  
 بالذات وبالفصل الاول انما هو الحامل الحق

الذي هو مبدأ هذه المنة غير وسط وشرط أصلا  
وإذ أريد تشريفه والرب في سنة المشرقين  
من أشرف أعطاه النورية العظيمة وأفضلها  
هو غروب اجزائه من الجبال على الحق في سلسله الله  
وذلك المجهولات واقفها بحسب الترتيب من  
خلقها بعدو ثم يتلوها في المجهولية ما يتلوها في الرتبة  
وهكذا الى ان تبلغ الامر أقصى الوجود فاذن  
اسهل ما يتلوه في تلك الاصول المعطاة ان ترى  
قطبها كنت ان تعدد الواجب بانها استمداد  
استجاب طبع مشترك يستند اليه شخص هذا  
النظام الحلي المنسق فيلزم ان يكون العلة الجاهلة  
لللهوتية الواحدة بالشخص طبيعة مرسله وذلك لم  
غير سائر فيف النظام الشخصي المنسق فاذن  
قد انصرح كنه الامر برفع نور الحق ووقع سر ما قد  
قبل الى النظام شمسين فكيف لا ياتي اليه



لا يقال من باب ضرب الامثال نور الانوار  
شخص عالم العقل هو كذا لان نسبة الجاهل  
بين السنين اصلا وعلا هذا المطلوب اذ  
الاستدلال واجب واحتمال في قول الله العظيم في القرآن  
الكاثر لو كان فيها اية الا ان الله نفسه لا يخلو  
صغير التسمية حلة عن عالم السموات من العقول  
والنفوس والارواح والحواس والاشياء  
من الارحام والاطباء والافعال والنفوس  
والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء  
على سبيل فتور القرآن الى الله تعالى  
من العلم لا على سبيل الى الله تعالى  
بالفتوة والاشياء والاشياء والاشياء  
بما هو المشهور لا يميز في معرفة شيء  
الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء  
بما هو المشهور لا يميز في معرفة شيء

كل ما فرضته على اثنين له فاذا صدقت النظرية  
لم تجزها الا نفس الاثنين فكان هو عينه فالقول  
والوجود جيبا للوجود اذا اتقن من عينه ورواه  
الموجود فهو النور الحق المحض والوجود المصغر  
المصغر في البحث الذي لا يشوبه شيء من  
وعموم في تحصيله وارسال ما حصل منه في وجود  
كل الوجود وكل الوجود في كل الوجود  
الكمال وانما هو على الاطلاق في الحقائق  
وذلك ما استقر عليه في طمان فانه لا يمكن  
من غير غير هذا هو الحق المطلق ولا هو على الاطلاق  
ولا هو على عينه محال بل هو الحق لا في الوجود  
القطعي في التقدير ايضا فان كل ذي هيئة  
والجاء على هيئة له في الحق والاشياء  
وهي في طبعها مستوية في مراتبها في انفسها  
انها في عمومها في الحق في غير ذلك في طمان

المتقرر والوجود وليس يرضى لها الفعيلة إلا  
من تلقاها فبذلك لا يثبت من مقتضى ما فيها  
وجودها على الاستفراق الخاص الشمولي  
وهو مجرد الوجود المحض بشرط سلب العدم  
بشيء من كل جهة وكل سائر الزوايا وسائر  
نقوى هذا أنه الموجد للموسل المتحرك فيه  
هذا كذا ليس الوجود المطلق الموجد بشرط سلب  
بل الوجود لا يشترط الاحتياج ولكن ينعني في  
الأول الحق لأنه الموجد مع شرط لا زبادة  
بالف وتختلف والمرسل هو الوجود لا بشرط  
الزيادة فذلك كذا من المرسل يحمل على كل شيء  
ولا يحمل على ما هناك زبادة وكل شيء غير هذا  
زبادة فذلك ليس الوجود المنتزعة من الماهيات  
في المستقلين بقوا بل من الماهيات المستقلة  
على الخواص الشذيرة المنتزعة من كذا من هذا كذا

كافة المهيئات والاسات الجوازية في المهيئات  
الوجود والمرسل الفرضي ينتج منها كجب  
التيقر في الاعيان ترتيبها وتعلقها بالوجود  
الحق فيوم بذاته هو حقيقة الوجود ومبدأ انشراح  
الموجودة فبقا طية الجايزات مشتركة في  
الرباط متفق في هذا المعنى المتزى في خلق  
الرحمن من تفاوت التي بالله شك فاطر السموات  
والارض والجهنم لا يستلزم الى فاطر من مختلفين  
بالحقيقة لم يكن قهيدا ان ينتج منها طية  
الحق والامد فطر كما لا حدة هو الوجود اذ الواجب  
كل الاشياء خلق وعلا بعضهم على بعض سبحانه  
تعالى يصور بقدره في فاذن في الوجود لا تنزل  
الحق وحده الحق فقدر في ذاته وتجد سلطانا له كذا  
لست العلية المطلقة والذات في حيث ان الوجود  
هو نفس ضرورة الشئ والواحد الحق هو مصدر الاشياء

بأمرنا لست أقول أنه تغير الماهيات ما هي  
والجوهرية هو ما لا يتغير. وسبيل التغير الماهي  
الذي متعلق بالهيئة التاليفية بل أنها تغير الماهيات  
والجوهرية على سبيل التغير البسيط الذي  
الذي متعلق بنفس الحقيقة هو مبدأ التفرع  
الضرورة والكون منها بأمرنا فأن قالوا  
لكن لو كنت على ثبات البصيرة من الماهيات  
ومقتضى الماهيات هو بالحقيقة وجوده الماهيات  
وهو غير متعلق بالماهيات فخطأ عنى أنه موجود  
بالوجود المتفرع منها وهو وجود الوجود الحقيقي  
الذي هو بذاته مبدأ أن ينسب هي البذلة  
الصدور في ينسب منها الوجود الآخر أي  
هو وجود الماهيات ورأسها غير داخل فيها  
بل منفصل عنها بذاته وانما هو قديم بذاته لم يزل  
نسب لاحقة وإضافات عارضة ولا نقى ذلك

بما يقع سمك ان الشحنة الحاملة والنقطة  
والحركة التوسيطية والان السبيل امور بسيطة  
شخصية نرى من مميزات هي منفصلة عنها متباينة  
لها ما وهي مستمرة الهويات غير مستقرة النسب  
للاحقه الى الحد والموقفه فان اللاه  
من ذلك ويصفه على من ان يقاس واعتبر الحكم  
في سائر الصفات الكمالية على هذه الستة فقد  
عرفك مسلف القول انه لا يجب الكمال القاصر  
عنه وليس الكمال مبرح ذاته فهو قاصر عنه فكما  
مطلق الوجود منته الى الوجود والقيام بذاته فكذلك  
مطلق العلم الى العلم بذاته ومطلق القدرة  
والارادة والحيوة الى القدرة والارادة والحيوة  
القائمة بالذات تسبيلها سبيل الوجود ان النظر  
فيها بما هي مستطاع بالحق الى اثبات المبدء التي  
علم الغرض البائع عنها ينادي الى توصيه فان

الوجود الاستثنائي كماله المطلق طلاق  
الوجود القائم بالذات كان يستند اليه  
بما يجب كل اعتباره واسم مبداء الانقضاء  
بعضه كمال غا ذن القيمة الحق وجود الموجد  
بمعنى موجد بمعنى اخر وعلم العالم بمعنى  
العلم عليهم معنى اخر فكذلك قدوة القادرين  
ومقدرتهم وحكمة الاحياء مجسم واراوة  
المربين وخالق الاراء وقضيم ابناء ابناء  
عقلية ومعارض مدسستين لينا باسنيان نور  
الحق القويح والاسنجل بزيست البهيم من  
بعض سلوك سبل القدس ورفض عالم الطبيعة  
وذلك فضل الله بوقته من يشاء الله فيفضل  
ويعظم من في الدنيا بقاء التي يستعملها  
انكرا المتفلسفين ونقمتها السالك المتفلسفين  
فهي بالسفطة رشيدها بالفسفة والى المصلحة